دراسة لمنتدى البحوث الاقتصادية:

٧٠٪ من المشروعات الصغيرة تعمل بدون ترخيص

كتب ـ عبدالرحيم أبو شامة:

أكدت دراسة ميدانية للمنشآت الصغيرة المتوسطة فى مصر أعدها فريق بحثا من منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا أن ٧٠٪ من المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر تعمل بشكل غير رسمى بسبب العديد من المشكلات والإجراءات والتعقيدات القانونية والإدارية، وأن ٣٠٪ من حجم هذه المشروعات فقط هو الذى يعمل بشكل رسمى، وكشفت الدراسة البحثية التى تم تمويلها من الاتحاد الأوروبى وهيئة المعونة الامريكية وجهات تمويل أجنبية أخرى أشرفت عليها الدكتورة علية المهدى أستاذالاقتصاد بجامعة القاهرة وتم إجراؤها على نحو ٥ آلاف منشأة بجميع أنحاء الجمهورية، وجود تحيز واضح للمشروعات فى المناطق الحضرية.

أكدت الدكتورة علية المهدى فى مؤتمر عقده منتدى البحوث الاقتصادية لمناقشة الدراسة أمس أن عملية مسح المنشآت الصغيرة كانت مهمة شاقة بسبب تناثرها فى أنحاء المحافظات ولاتوجد قاعدة بيانات لها. وأشارت إلى أن الدراسة استهدفت عرض القيود والعوائق الداخلية والخارجية للمشروعات الصغيرة والظروف التى تعمل فيها الإناث فى هذه المشروعات واثر وجود المشروع داخل مجمع صناعى ام لا واثر عمليات التشابك بين المشروعات الصغيرة والكبيرة ومدى وجود البيئة المناسبة لاقامة هذه المشروعات. وأوضحت انه يتم تقسيم الجمهورية إلى ثلاث مناطق واختيار العينة بصورة معبرة عن كافة محافظات الجمهورية. واوضحت الدراسة عددا من النتائج الهامة منها ان المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر تتراوح تقديراتها بين ٧٥٪ و٨٥٪ من اجمالى العمالة فى القطاع

هاني سيف النصر

د. نادر رياض

الخاص الزراعى وان نحو ٣٥٪ من هذه المنشآت تقوم بممارسة النشاط لمدة اكثر من ١٥ عاما ومازال يتركز معظمها فى الحضر وان ٥٢٪ منها يقوم بتشغيل من ٢ إلى ٤ عمال بينما ٢,٤٪ منها فقط تقوم بتشغيل ١٠ عمال. أكدت الدراسة ان المناطق الحضرية يوجد بها اكبر نسبة من المنشآت تمثل ٢٣٪ منها بينما يسكنها ١٩٪ من السكان اما قطعة الوجه البحرى فيها ٢٣٪ من المنشآت وتمثل ٤٧٪ من السكان ويوجد بالوجه القبلى ٢٢٪ من المشروعات ويسكنها ٣٧٪ من السكان. اشارت الدراسة إلى وجود مشروعات صغيرة منذ الخمسينيات وزيادتها فى الثمانينات نتيجة لتراجع دور الحكومة فى خلق فرص عمل وتراجع التشغيل بها من ٨٪ إلى ٣٪، أكدت الدراسة انحسار الهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر وان معظم المشروعات الصغيرة تتركز فى التجارة سواء الجملة او التجزئة واقلها فى النشاط الصناعى وان القطاع الصناعى هو الاكبر من حيث العمالة وحجم رأس المال.

الوفد
جريدة الوفد ٧ / ٥ / ٢٠٠٤

فى دراسة شاملة عن المشروعات الصغيرة والمتناهية فى الصغر

٣,٥٪ فقط من المشروعات تحصل على تمويل من المؤسسات المالية والحجم الكبير أساس للنجاح

كتب - ياسر صبحى:

أكدت دراسة جديدة شاملة عن المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر أن وجود هذه المشروعات فى مراكز وتجمعات وكبر حجم المشروع يمثلان العنصر الرئيسى للنجاح والقدرة على الاستمرار والنمو. وأوضحت الدراسة أن انخفاض حجم الأرباح وارتفاع أسعار الضرائب وصعوبة الحصول على التمويل هى أهم المشاكل التى تواجه نمو ونجاح هذه المشروعات. جاء ذلك فى ورشة العمل التى نظمها أمس منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وتركيا وإيران لعرض الدراسة التى تم إعدادها خلال العامين الماضيين وتضمنت مسحا لنحو ٥٠٠٠ شركة فى مختلف مناطق الجمهورية بما يجعلها الدراسة الاولى من نوعها التى تعتمد على بيانات مستمدة من هذا الحجم من المشروعات العاملة فى السوق على المشروعات التى تشغل أقل من خمسين عاملا.

وأوضح الدكتور سمير رضوان المدير التنفيذى لمنتدى البحوث الاقتصادية أن هذه الدراسة توفر قاعدة بيانات مهمة تسمح بالتحليل وتفهم أوضاع هذه الشريحة من مجتمع الاعمال والمساعدة على اتخاذ السياسات الملائمة التى تؤدى إلى تحسين أداء هذا القطاع وزيادة قدرته على توفير فرص عمل. كما أن هذه الدراسة التى قام بها المنتدى تأتى فى إطار مجموعة مماثلة من الدراسات تتم فى دول أخرى بالمنطقة.

وقالت الدكتورة عالية المهدى أستاذة الاقتصاد بجامعة القاهرة والتى قادت فريق البحث لإعداد هذه الدراسة إن نتائج البحث أوضحت وجود تركز ملحوظ للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر فى المدن الحضرية الكبرى التى تستوعب ٣٥٪ منها وهو ما يمثل تحيزا واضحا حيث حجم السكان فى هذه المدن يصل إلى ١٩٪ فقط من إجمالى السكان.

وأضافت أن أغلب هذه المشروعات تم إنشاؤها فى فترة الثمانينيات والتسعينات وأن النمو الكبير فى هذه المشروعات يرجع أساسا إلى تراجع التشغيل فى الحكومة والذى انخفض من نحو ٨٪ إلى أقل من ٣٪ خلال الفترة مما دعا الكثيرين إلى البحث عن فرص عمل جديدة. كما أن تراجع معدل الهجرة الداخلية إلى المدن الكبرى أدى إلى نمو المشروعات الصغيرة فى المحافظات. كذلك فإن أغلب المشروعات الصغيرة هى فى مجال التجارة والتى تستوعب نحو ٦٥٪ منها بينما لا تمثل الصناعة إلا نحو ١٥,٧٪ فقط.

وقالت إن ٣,٥٪ فقط من المشروعات الصغيرة تحصل على تمويل من المؤسسات المالية الرسمية لرأس المال المبدئى للمشروع (من بينها ٤٢٪ من البنوك و١١٪ من الصندوق الاجتماعى)، بينما أغلب المشروعات تعتمد أساسا على المدخرات الشخصية. كما أن ٥٪ فقط من المشروعات تحصل على قروض لتمويل النشاط. وأشارت إلى ظاهرة تراجع الاناث فى ملكية المشروعات إلى نحو ٦٪ فقط.

عالية المهدى سمير رضوان

وقال هانى سيف النصر المدير التنفيذى للصندوق الاجتماعى فى الكلمة التى ألقاها عنه عمر الفاروق مدير المكتب الفنى بالصندوق إن الصندوق سوف يستفيد كثيرا من هذه الدراسة مشيرا إلى أن المرحلة القادمة تتطلب نوعية جديدة من الدراسات تركز على فرص الاستثمار التى يمكن أن تتجه لها المشروعات الصغيرة. واوضح أن القانون الجديد للمشروعات الصغيرة يخصص نسبة ١٠٪ من المشتريات الحكومية لهذه المشروعات ويوفر آلية لحل النزاعات وتقديم معونة فنية واستشارات قانونية مجانية.

وقال المهندس نادر رياض رئيس لجنة المشروعات الصغيرة باتحاد الصناعات المصرية إنه لا بد من البدء بالمهارات الحرفية والصناعات الصغيرة من أجل تطور الصناعة والقدرة على التصدير واستخدام التكنولوجيا المتقدمة مؤكدا أهمية الوصول إلى صادرات صناعية ذات مكون محلى وقيمة مضافة مرتفعة. وأشار إلى الدور الذى يمكن أن تقوم به الصناعات الكبيرة فى الحصول على منتجات المشروعات الصناعية الصغيرة.

وقال الدكتور أحمد جلال المدير التنفيذى للمركز المصرى للدراسات الاقتصادية انه لابد من مراجعة اسلوب تقديم المعونات والدعم الفنى والمادى لهذه المشروعات والتأكد من أن الناتج الصافى لها على المجتمع يكون ايجابيا، حيث إن هذه السياسة لها تكلفة وقد أوضحت الدراسات أن هذه المعونات لا تؤثر كثيرا على أداء الشركات مقارنة بمن لا يحصل عليها.

وقالت الدكتورة هبة حندوسه استاذة الاقتصاد بالجامعة الامريكية إن أهم نتائج الدراسة التى تمت هو مزيد من الاقتناع بتأثر الحجم الكبير للمشروعات على زيادة الانتاجية وضرورة الاستفادة من وفورات الحجم، وبالتالى اهمية اتباع السياسات والحوافز المناسبة التى تشجع على نمو حجم المشروعات.

جريدة الأهرام ٢٠٠٤/٥/٧ الأهرام